وقارن الجمعة بانها لا بد لها وخروج وقت اي كله فلو كان يدرك ركعة
في الوقت وجب عليه كما استظهره ابن قاسم الجوري ومحله حيث لا يلزم
العقضا بذلك كان المحل الذي هو فيه يغلب فيه العقد او يستوي الامران
والاوجب السعي الى الماء ويخرج الوقت لان الامن على الوقت امر معتبر في
المنع عن العقضا كلان من سعة ما اي حسية او حكمية بان يعلم وجود
ما في احد العوض كما مر قد الحالة الرابعة قال الشيخان بعد هذه الحالة
بنحو هذا في المسافر اما المقيم فلا يجوز له التيمم وان خاف فوت الوقت
لوسع الى الماء لانه لا بد من العقضا اهو وفيه تصريح بما متناع تيمم ووجود
الميع الى الماء وان كان فوق حد القرب لكن ينبغي ان محله ما لم يعد سعيه
الى صغر الماء صغرا والا لزمه السعي اليه احتمل قولهم ومعنى اقام
بيادية لاما فهمه بها انه لا يلزمه الانتقال لهما ابن قاسم تنبيه
لو خاف برد الماء وعجز عن تسخينه والحال لكن يعلم وجود حطب في مكان
اذا ذهب اليه لا يدرك الا بعد خروج الوقت فالذي يظهر انه يجب عليه فقد
الحطب ليسخن به الماء وان خرج الوقت اهو برماوي فلو تيقن نبو
صوته اليه او يومول الماء اليه ولو اقترن العقديم او التاخير بفضيلة
فهو اولى مطلقا قد اخر الوقت اي بان يقع منه وقت يسع الصلاة
كلها وطهرها منه وصورة المسئلة اذا كون المحل يغلب فيه فقد الماء والا
وجب التاخير وان خرج الوقت وهذا كله اذا اراد الاقتصار على
صلاة واحدة فان صلاها بالتيمم اول الوقت ثم اعادها الى اخره
مع الكمال فهو العائد في احوال الفضيلة وقولهم الصلاة بالتيمم
لا تسحب اعادتها بالوضوء محله بمن لا يرجو الماء بقرينة سياق
كلامهم والعرف بين من يرجو ومن لا يرجو ان انقطع الصلاة مع رجاء
الماء ولو على بعد يقطع فقد بطلت الاعادة بخلاف تعاطيها مع عدم رجاء
الماء اصلا فلا نقض فيه فلم يطلب له اعادة ويلحق ان محل افضلية
التاخير مشروط بان يغلب على ظنه ان الماء الوقت بحيث يسع

الطهر

الطهر والصلاة وان لكون المحل يغلب فيه الفقد او يستوي الامران
وان يريد الاقتصار على صلاة واحدة وان للتقدم التقدم بنحو جماعة
فانتظاره افضل ويجب وان تيقنه في مدة يعلم العقد عدم ر
خلافا لما مر في التيمم ابلغ من فهما اي من الصلاة بالتيمم اوله لان
تاخير الصلاة لاخر الوقت جايز مع العذر فعلى اداءها اوله و لا
يجوز التيمم مع القدرة على الوضوء ثم التيمم وهو بيان للاية بقية
وان ظنه اي وجود الماء عدمه كما مر فلو تيقن وعضو
بعض اوله وكره ظاهر لم يتحتم قطعه في الرقة او المجاورة بخلاف
ما استحق قطعه قود او حد او العفو عنه من تغير لون لصفرة
او سواده او نحو اي يبرا استخاف اي خشونة
كالخشف وقشره اي نفره ولحمة تزيد كالسلعة انهسه
بفتح الميم اوله وحكي كسره وهي الحدمة للمروه بضم الميم
وفتحها وهي صفة عدح المختلف بها وهي الان اما قليل جدا او معدة
قال بعض الافاضل

مررت على المروة وهي تبكي فقلت على ام تشتم الصاة
فقالت كيف لا ابكي واهلي جميعا ودخلة الله ماتوا

في الباطن وهو ما عدا الظاهر المذكور ولو رقيق
لان نقص قيمته غير محقق بما لباوبه فارق الزيادة على ثمن مثل الما
فانها لا تجب وان قلت لتحقق النقص اي نقص ماله عدد في الروا
وهو المسلم البالغ العاقل ولو كان عبدا او امراة ولا يكفي التجربة وكذا
في العطش كما سيشير ان راح اليه ويكفي موقد نفسه ان كان عارفا
ويكفي تصديق غير العدد كالفاسق والكافر اذا وقع في قلبه صدقه
فالمدار على التصديق لا العدالة ولو تيمم وصلى بدون ذلك لزمه الا
عادة وان وجد الطبيب بعد ذلك واخبره بجوازه قبلها ولا يحتاج في
اخبار الطبيب الاكل وضوء مثلا ما لم يحتمل فيه عدم العذر فيجب سؤاله

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)